أدوات جديدة لصوغ قوانين نووية وطنية

الكُتَيِب الثاني عن القانون النووي متاح على الإنترنت

يستدعي صوغ قوانين نووية وطنية جديدة واستعراض القوانين واللوائح الموجودة خبرات واسعة ومتخصصة. ويشكّل ذلك بالنسبة للكثير من البلدان تحدياً كبيراً.

وقد وُضع برنامج المساعدة التشريعية التابع للوكالة لمساعدة الدول الأعضاء على اعتماد تشريعات نووية وطنية مناسبة. وفي عام ٢٠٠٣، نشر برنامج المساعدة التشريعية *"كُتَيِب القانون النووي"*. ويقدّم النص المرجعي فهماً أساسياً للعناصر والمبادئ الرئيسية للتشريعات النووية الوطنية. ويُستخدم الكُتَيِب على نطاق واسع من جانب الدول الأعضاء والقطاع الصناعي والخبراء.

وقد صدر المجلّد الثاني من الكُتَيِب خلال *الدورة الرابعة والخمسين للمؤتمر العام*، التي انعقدت في فيينا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

ويوضّح السيد وولفرام تونهاوزر، مدير برنامج المساعدة التشريعية التابع للوكالة، قائلا إن التطورات الهامة الحاصلة في القانون النووي وتغير احتياجات الدول الأعضاء استدعت إصدار مجلّد جديد. "وسيكون ممثلو الدول الأعضاء، لا سيما من البلدان التي تشرع في برامج نووية أو التي توسّع برامجها النووية القائمة، مسرورين لوجود نصوص تشريعية نموذجية تشمل جميع الفروع الرئيسية من التشريعات النووية الوطنية". وشدّد قائلا "إن من الأهمية بمكان أن تجري الهيئات الوطنية المسؤولة تقييماً متأنياً للقوانين النووية الحالية الخاصة ببلدانها لكي يتسنى لها الوفاء بفعالية بمتطلبات الأنشطة النووية الحالية والمُقبلة. والوكالة على أهبة الاستعداد، من خلال برنامجها للمساعدة التشريعية، لتزويد البلدان المهتمة بالمساعدة والتعاون."

الخلفية

ومنذ نشر *"كُتَيِب القانون النووي"* في عام ٢٠٠٣، وهو يزوّد الدول الأعضاء والجهات المهتمة، من أفراد ومنظمات، بتوجيهات ذات حجية حول العناصر والمبادئ الرئيسية للتشريعات النووية الوطنية.

بيد أن ترجمة هذه العناصر والمبادئ على النحو الواجب إلى لغة قانونية محدَّدة هي مهمة معقّدة وصعبة، لا سيما بالنسبة لمن ليس له خلفية معمّقة في التكنولوجيا النووية أو القانون النووي.

وسيساعد المجلّد الثاني من *"كُتَيِّب القانون النووي"* على تلبية الحاجة إلى مساعدة تقنية في الصياغة التشريعية. ولأول مرة يقدّم هذا المجلّد الجديد، الذي يضمّ مواد مستحدثة عن التطورات القانونية الجديدة، نموذجاً موحّدا ونصوصا نموذجية من الأحكام التي تشمل جميع جوانب القانون النووي.

ويمثّل هذا المجلّد الجديد مورداً مرافقاً هاماً لإرساء التشريعات النووية الوطنية وتطويرها. وسيُساعد على تقييم مدى ملاءمة الأطر القانونية النووية الوطنية، ويساعد البلدان في تنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة في مجال القانون النووي.

والمجلّد الجديد متاح حاليا على الإنترنت باللغة الانكليزية. وسوف يُتاح قريبا على الإنترنت وبنسخ مطبوعة باللغات الرسمية الأخرى المستخدمة في الوكالة.

بقلم بيتر كايزار، شعبة الإعلام العام بالوكالة الدولية للطاقة الذرية